

أهمية تطبيق الحوكمة:

لقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية متزايدة على مستوى الشركات وعلى مستوى الاقتصاد القومي، فعلى:

مستوى الشركات:

- لقد أدى اتساع حجم الشركات إلى انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى ضرورة وضع آليات تراقب تسيير وإدارة رأس المال المستثمر؛
- إن ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، أدى إلى حصول أزمات مالية واقتصادية في الشركات نتج عنها حدوث أزمات اقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي؛
- تطبيق حوكمة الشركات يسمح بتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من نمو أعمال الشركات؛
- كما تجتذب مستثمرين على نطاق أوسع، ومعظمهم من الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل، وبهذا تتوقع الشركات التي تطبق أسس الحوكمة الرشيدة ان تنخفض تكلفة رأس المال المستثمر؛
- كما أنه من المتوقع أن تتحسن إدارتها في مجالات مثل إعداد استراتيجية للمؤسسة؛
- نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء؛
- ✓ يمكن أن تقلل الشركة من احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة بما في ذلك تعرضها للدعاوى القانونية،
- كما أن الشركة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين.
- تعزيز التنافسية (للشركات والاقتصادات).
- ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها، وضمان بتحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي
- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا
- ضمان تحقيق النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة؛
- توفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقات المرتبطة بالمؤسسة؛
- زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

أما على مستوى الاقتصاد القومي فتكمن أهميتها في:

- التحول إلى نظام اقتصاديات السوق؛
- تشجيع تدفق الاستثمار لأجنبي وتخفيض من تكلفة رأس المال.
- تبني علاقات شفافة بين مجتمع الأعمال والدولة.
- الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.
- مكافحة الفساد المالي والإداري وما يترتب عليه من فقر وبطالة .
- ضمان حصول المستثمرين على عائد مجز على استثمار

- مبادئ حوكمة الشركات:

سنركز في هذه النقطة على مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، مع الإشارة إلى مبادئ مؤسسة التمويل الدولية.

4-1 مبادئ حوكمة شركات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

➤ المبدأ الأول: حقوق المساهمين ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين

أ. تشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على حصص من أرباح الشركة.

ب. للمساهمين الحق في المشاركة، وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة؛

ت. ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علمًا بالقواعد، التي تحكم اجتماعات المساهمين، ومن بينها قواعد التصويت؛
ث. يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها؛

ج. ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية؛

ح. ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسيون - في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

➤ المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة

المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم.

أ- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة

ب- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية .

ت- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة

➤ المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوى إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضًا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

أ- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

- ت- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- ث- حينما يشارك أصحاب المصالح فى عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

➤ المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق – وفى الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالى، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

- أ- يجب أن يشتمل الإفصاح، ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية :
- النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويب، أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم، عوامل المخاطرة المتوقعة، المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح، هياكل وسياسات حوكمة الشركات
- ب- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفى ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضًا بمتطلبات عمليات المراجعة
- ت- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجى والموضوعى للأسلوب المستخدم فى إعداد تقديم القوائم المالية.
- ث- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمى المعلومات عليها فى الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة

➤ المبدأ الخامس: مسئوليات مجلس الإدارة يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوات

الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين

- أ- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- ب- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- ت- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ فى الاعتبار اهتمامات كافة اصحاب المصالح.

- ث- يتعين أن يضلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها :
- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الانفاق الرأسمالى وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول، وإختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم وأيضًا حينما يقتضى الأمر ذلك، إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفى

- ج- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعى لشئون الشركة، وأن يجرى ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية .
- ح- حتى يتحقق الاضطلاع بتلك المسئوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة فى الوقت المناسب.